

Distr.: General  
21 September 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 20 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالتي المؤرخة 20 آب/أغسطس، يشرفني أن أكرر الإعراب عن موقفنا من ادعاءات الجانب الأمريكي بشأن التفعيل المزعوم لآلية إعادة فرض الجزاءات تمشيا مع الفقرة 11 من قرار مجلس الأمن 2231 (2015).

وما زلنا ننطلق من البديهيات، وهي أن هذه الادعاءات غير مشروعة، لأن الولايات المتحدة تعمدت الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة وغادرتها رسميا في عام 2018 ولم تتستر على هذا الانسحاب، وتمادت تبعا لذلك في انتهاك قرار مجلس الأمن 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة، ومن ثم فقدت أي حق في استخدام الأدوات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، بما في ذلك ما يرد منها في الفقرة 11 من المنطوق.

وهذا النهج يحظى بتأييد واسع في صفوف أغلبية أعضاء المجلس، وهو ما أعربوا عنه صراحة في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 25 آب/أغسطس وفي رسالتهم الخطبة الموجهة إلى رئيس المجلس. ولا تزال الولايات المتحدة هي الدولة العضو الوحيدة التي تدعي العكس.

وفي 25 آب/أغسطس، قال رئيس المجلس بوضوح ما يلي: "هناك أسئلة مطروحة عليّ. وفيما يتعلق بمسألة الاتحاد الروسي ومسائل أخرى، فقد تشاورتُ مع الأعضاء وتلقيتُ رسائل من العديد من البلدان الأعضاء، وقد اتضح لي أن هناك عضوا واحدا له موقف خاص بشأن هذه المسألة، في حين أن عددا كبيرا من الأعضاء لديهم آراء معارضة. وفي رأبي أنه لا يوجد توافق في الآراء في المجلس. وبالتالي فإن الرئيس ليس في وضع يسمح له باتخاذ مزيد من الإجراءات".

وهذا الاستنتاج، فضلا عن آراء أغلبية أعضاء المجلس في هذا الصدد، يتجلى في رسالة الرئيس المؤرخة 27 آب/أغسطس، الصادرة بوصفها الوثيقة S/2020/837.

ولذلك، ما زلنا ننطلق من الفهم بأن آلية إعادة فرض الجزاءات لم يجر تفعيلها، وأن جميع قرارات مجلس الأمن المدرجة في الفقرة 7 من قرار مجلس الأمن 2231 (2015) لا تزال منتهية الصلاحية، مما يعني فعليا أنه لم تُستأنف أي من جزاءات الأمم المتحدة ضد إيران وأن أي ادعاء أو إجراء مُناقض لذلك سيكون من جانب واحد وغير مشروع.



وقد تم توضيح موقفنا بشأن هذه المسألة بمزيد من التفصيل في البيان الرسمي لوزارة خارجية الاتحاد الروسي المؤرخ 20 أيلول/سبتمبر (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا

## مرفق الرسالة المؤرخة 20 أيلول/سبتمبر 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان صادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي

موسكو، 20 أيلول/سبتمبر 2020

تواصل الولايات المتحدة الأمريكية تضليل المجتمع الدولي من خلال التفكير في استكمال بعض الإجراءات في مجلس الأمن لإعادة تنفيذ قراراته التي تفرض عقوبات على إيران، والتي تم تعليقها في عام 2015 بعد إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة.

وغني عن القول أن الولايات المتحدة تعرف تماما أن هذه التصريحات غير صحيحة. ولهذا السبب، هددت الولايات المتحدة، كما هي عادت، بفرض جزاءات وعقوبات أخرى على كل من يجرؤ على الاختلاف معها. ويبدو أن هذه هي الورقة الوحيدة المتبقية في يد الولايات المتحدة في مجال السياسة الخارجية.

وفي الواقع، لم يتخذ مجلس الأمن أي خطوات لإعادة فرض الجزاءات التي كانت سارية في السابق على إيران. إن تصرفات واشنطن ليست سوى مسرح سياسي يهدف إلى وضع مجلس الأمن في خدمة حملة ممارسة أقصى قدر من الضغط التي تشنها ضد إيران وتحويل هذه الهيئة الموثوقة إلى أداة تلائم مصالحها. إن اللعبة قد انتهت.

وتدرك الولايات المتحدة جيداً أنها، بانسحابها من الاتفاق النووي في أيار/مايو 2018، وإعادة فرض عقوباتها الأحادية الجانب على طهران وعرقلة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) من جانب بلدان أخرى، قد تخلت عن المعايير الدولية الميَّنة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي ميثاق الأمم المتحدة. وتحاول الولايات المتحدة الآن أن تجعل الجميع ينظرون إلى إيران وخطة العمل من خلال منظار الواقع المعزَّز "الأمريكي الصنع"، إلا أن العالم ليس لعبة حاسوب أمريكية.

لقد وجَّهت الولايات المتحدة ضربة قوية لسلطة مجلس الأمن من خلال تصرفاتها المجردة من المبادئ والتي تتعارض مع خطة العمل وقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، ومن خلال تجاهلها الصارخ لقرارات مجلس الأمن وللقانون الدولي بشكل عام. وهذا أمر غير مقبول للاتحاد الروسي فحسب، وإنما لسائر أعضاء مجلس الأمن أيضاً. ولذلك، ليس من المستغرب أن تفشل هذه المحاولة التي قامت بها الولايات المتحدة لإعادة فرض جزاءات مجلس الأمن القديمة على جمهورية إيران الإسلامية على نحو غير قانوني.

وقد أوضح أعضاء مجلس الأمن بجلاء في آب/أغسطس أن تطلعات الولايات المتحدة في هذا الصدد غير مقبولة من الناحية القانونية أو الإجرائية. وأوضحوا على وجه الخصوص أن رسالة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، مايكل بومبيو، المؤرخة 20 آب/أغسطس، والتي يركز عليها موقف واشنطن، لا تشكل إخطاراً وفقاً لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) ولا يمكن استخدامها لتفعيل آلية إعادة فرض القرارات القديمة. وكان الاستنتاج الذي تم التوصل إليه في المناقشة المفتوحة في 25 آب/أغسطس هو أن الرسالة الواردة من الولايات المتحدة لا يمكن أن تُتخذ أساساً لأية إجراءات. وقد تكرر هذا الموقف في أيلول/سبتمبر. ويتفق الاتحاد الروسي مع هذا الموقف بشكل تام.

إن الادعاء بأن قرارات تطبيق الجزاءات المفروضة على إيران قد استؤنف العمل بأحكامها هو ضرب من التمني. ونأمل أن يتحلى زملاؤنا الأمريكيون بالشجاعة اللازمة للرضوخ للأمر الواقع في نهاية المطاف والامتناع عن التكلم باسم مجلس الأمن. ولا يمكن للمبادرات والإجراءات غير المشروعة التي تتخذها الولايات المتحدة، بحكم تعريفها، أن تترتب عليها آثار قانونية دولية فيما يخص بلدان أخرى أو أن تُلزم تلك البلدان بتقييد تعاونها القانوني مع إيران.

وسوف تستمر الجهود الرامية إلى الإبقاء على تنفيذ خطة العمل على نحو مستدام وضمانه. ولا يزال قرار مجلس الأمن 2231 (2015) نافذاً دون تغيير، ويجب تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه على النحو وإلى الحد المتفق عليهما في البداية، استناداً إلى مبدأ المعاملة بالمثل من جانب جميع الدول.

وينبغي للولايات المتحدة أن تتخلى فوراً عن جهودها الرامية إلى تقويض خطة العمل وتقويض قرار مجلس الأمن 2231 (2015) بدلا من أن تؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة.